



عمادة البحث العلمي
DEANSHIP OF SCIENTIFIC RESEARCH

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية

Journal homepage:

<http://scientific-journal.sustech.edu/>



الكلية
العلوم الاقتصادية والإدارية

أثر المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية المصرفية

" دراسة ميدانية "

إنصاف أحمد إدريس و بابكر ابراهيم الصديق و السارة سعد علي

كلية النبلاء للعلوم والتكنولوجيا

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

جامعة النيلين - كلية التجارة

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى إختبار تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية . تمثلت مشكلة الدراسة في إنخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية وإنخفاض درجة الثقة وإنتشار ظاهرة التردد لدى المحاسب القضائي من خلال تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية على جودة المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع عدد 250 إستبانة بنسبة إسترداد (81.6%) وتم معالجة البيانات إحصائياً عن طريق برنامج (smartPLS) . توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها، أن المحاسبة القضائية تساعد في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وأوصت الدراسة بضرورة قيام المحاسبة القضائية بتكوين إدارة متخصصة في جميع المجالات وذلك لضمان توفير خصائص جيدة للمعلومات المالية والمحاسبية.

ABSTRACT:

The study aimed to test the effect of application of methods and procedures of forensic accounting on the quality of accounting information. The problem of study can be related to the low level of quality of accounting information, as well as the low level of confidence, and the spread of hesitation phenomenon by forensic accountant due to the effect of the methods and procedures of forensic accounting on the quality of accounting information. The analytical descriptive method was used, and 250 questionnaires were distributed achieving a retrieval rate of 81.6%, in addition, Smart Plus program was used to analyze the data. The study most important findings indicated that forensic accounting would assist in achieving the quality of accounting information. The study recommended that forensic accounting should set up a specialized administration for all fields to ensure provision of good characteristic for financial and accounting information.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية ، اساليب المحاسبة القضائية ، اجراءات المحاسبة القضائية .

المقدمة :

تعد المحاسبة القضائية من الموضوعات المهمة والحديثة ومجالاً من مجالات العلم المحاسبي الذي برزت اهميته منذ ظهور الجرائم والكوارث المالية في الفترات السابقة من القرن الماضي وفي بداية القرن الحالي ظهرت مشاكل عديدة من خلال الأزمات المالية التي توالى بالتتابع والتي أثرت على إقتصاديات الدول المتعلقة في مجال المحاسبة

والمراجعة والتي تصدر هذه المشاكل للبلاد النامية وبالتالي التأثير على الإقتصاد القومي لذلك يجب المحاولة لوضع تصورات مستهدفة للحد من المشاكل المحتملة الحدوث (أمين، 2017م) ، كما تمثل عملية توفير المعلومات المحاسبية إحدى الوظائف الأساسية للمحاسبة الأمر الذي يتطلب أن تكون هذه المعلومات على قدر كافي من الملاءمة والدقة والموضوعية ومن ثم تربط القيمة الحقيقية للمعلومات وقدرتها على ترشيد المفاضلة بين البدائل واتخاذ القرار الأمثل وتعد جودة المعلومات المحاسبية ذات أهمية قصوى للمستثمر عند إتخاذ قراراته لكن عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة أدى الى فقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة وإنصراف المستثمرين عنها وإفئاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة وفقدان الثقة في المعلومات المحاسبية (فوزية ، 2016م) ، حيث تختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات الإستثمارية والائتمانية المتعلقة بالشركة والتي تهتم المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين وكذلك الدائنين . لذلك لا بد من تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة في إتخاذ القرارات ونتيجة لذلك زاد الإهتمام بمفهوم المحاسبة القضائية واصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها شركات المساهمة العامة.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من تأكيدات المراجعة بسلامة المراكز المالية لعدد من المصارف التي تتم مراجعتها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً إلا ان هنالك عدد من المصارف تعرضت للإفلاس ومن ثم الى الدعاوي القضائية ، ولذلك اذا لم تكن الإدارة تتمتع بالنزاهة والأمانة والخبرة فإنها قد تقوم بممارسات الغش أو ببعض الممارسات الضارة بما يكون سبباً تتأثر به مصالح الأطراف المهتمة بالمنشأة ، وبمراجعة أدبيات الدراسات السابقة فإنه لم توجد دراسات سابقة تناولت العلاقة المباشرة ما بين المحاسبة القضائية وجودة المعلومات المحاسبية فقد أشارت دراسة (عثمان، 2017م) الي العلاقة بين المحاسبة القضائية والتقارير المالية ، ودراسة (موسى، 2018م) أشارت الى العلاقة بين المحاسبة القضائية والفساد المالي، وكما أشارت دراسة (يعقوب، 2017م) الي المحاسبة القضائية والمصدقية بالقوائم المالية . عليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في ضعف إهتمام بعض المصارف بالمحاسبة القضائية وأساليبها وإجراءاتها كما قد يؤثر ذلك بالمعلومات لمحاسبية المنشورة لهذه المصارف ، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما هو اثر المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية المصرفية ؟
 - أ. ماهو أثر اجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
 - ب. ماهو اثر اساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية؟
2. ماهو اثر المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية المصرفية ؟
 - أ. ماهو اثر اجراءات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية؟
 - ب. ماهو اثر اساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية؟
3. ماهو اثر المحاسبة القضائية على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟
 - أ. ماهو اثر اجراءات المحاسبة القضائية في القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية؟
 - ب. ماهو اثر اساليب المحاسبة القضائية في القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية؟

أهمية الدراسة: يمكن تقسيم الأهمية إلى الآتي:

الأهمية العلمية:

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في الآتي:

- 1- سد النقص في الدراسات التي تناولت المحاسبة القضائية وجودة المعلومات المحاسبية .
- 2- اهتمام الباحثين والاهزة الرقابية ومؤسسات المراجعة نحو أهمية استخدام المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية .

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية الدراسة العملية في الآتي:

- 1- توفر قاعدة من المعلومات الجيدة والموثوقة بها التي يعتمد عليها المحاسب القضائي لتحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة بواسطة مستخدميها، لوجود حاجة للشفافية والافصاح في القطاع المصرفي .
- 2- المساعدة في تحديد النقص والمعوقات التي تحول دون ممارسة وتطوير المحاسبة القضائية في بيئة الأعمال السودانية المصرفية .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي قياس تأثير المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية المصرفية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- قياس تأثير أساليب واجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة جودة المعلومات المحاسبية .
- 2- قياس أثر إجراءات واساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
- 3- قياس أثر تأثير إجراءات واساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.

منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، الذي من خلاله تم وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها ، وبيان العلاقة بين مكوناتها ، والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تضمنها .

فرضيات الدراسة :

في ضوء عرض المشكلة والهدف من البحث يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية .
- أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
- ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية .
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
- أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
- ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المحاسبة القضائية في القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية.
- أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات للمقارنة المحاسبية.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأساليب المحاسبة القضائية في القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

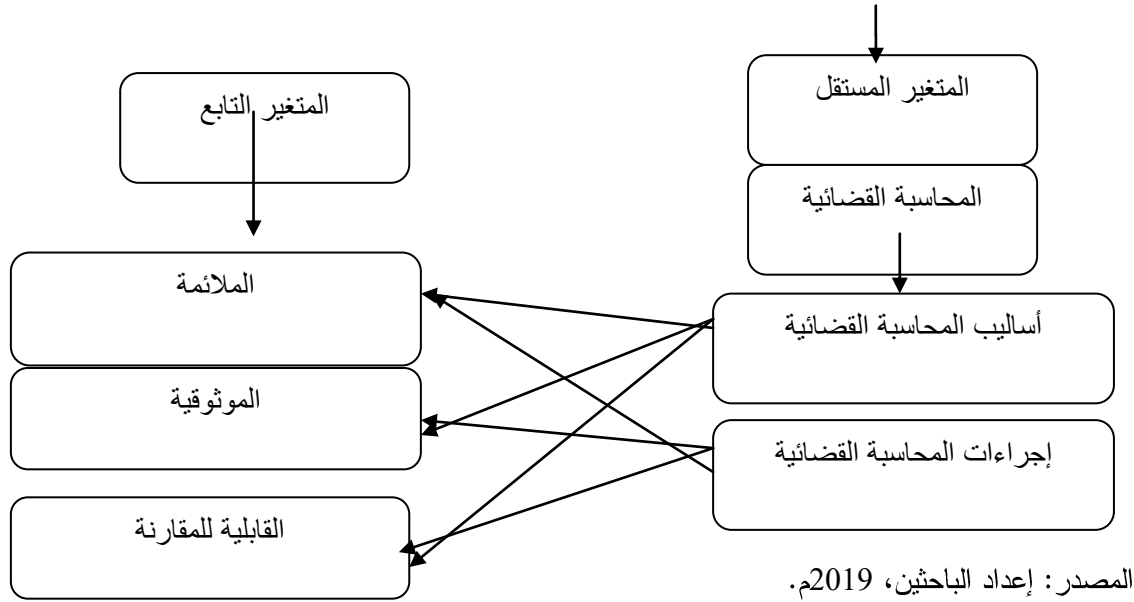
حدود الدراسة :

حدود زمنية : 2018م .

حدود مكانية : المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

متغيرات الدراسة:

يعرض الباحثون في هذا الجزء العلاقة بين متغيرات الدراسة ، حيث أن المتغير المستقل يتمثل في المحاسبة القضائية وهي احدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقيق مع مهارات التحريات لحل المشكلات القانونية ، ويعد تقرير المحاسب القضائي دليل اثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية (درغام، 2012م، ص12) وذلك من خلال أساليب المحاسبة القضائية وهي التي يستعين بها المحاسب القضائي في اكتشاف الغش والاحتيال والاختلاس والاحفاء والتصرفات غير القانونية(حامد، 2016م، ص511) . وإجراءات المحاسبة القضائية وهي الإجراءات التي يقوم بها المحاسب القضائي للتأكد من صحة المعلومات المحاسبية(الكبسي، 1998م، ص5) والمتغير التابع يتمثل في المعلومات المحاسبية والذي يعبر عنها بملاءمة المعلومات المحاسبية ، وهي قدرة المعلومات المحاسبية على تغير إتجاه القرار بما يساعد مستخدمي تلك المعلومات بتكوين تنبؤات حول الأحداث الحاضرة والماضية(كيسو، ويجانت، 1998م، ص44) وموثوقية المعلومات المحاسبية وهي خاصية نوعية من المعلومات المحاسبية تحقق بموجبها خلو المعلومة من الأخطاء والتحيز وتعتبر المعلومة مهمة ومفيدة اذا أمكن الإعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث التي تعكسها ، خاصة إذا ماتوفرت فيها قدر من الموضوعية وعدم التحيز والخلو من الأخطاء والأمانة في عرضها(متولي، 2005م، ص13) والقابلية للمقارنة وهي بقدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة في فترات مختلفة ، وبالتالي إمكانية مقارنتها بالقوائم المالية لمنشأة أخرى مماثلة خلال الفترات نفسها(كيسو، ويجانت، 1998م، ص47) ، ويوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.



شكل رقم (1) : متغيرات البحث

الدراسات السابقة

دراسة: Nun. et al (2006) :

هدفت الدراسة الى دراسة المحاسبة القضائية، والمهارات والخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي والتقنيات البرمجية المستخدمة فيها ، وأظهرت نتائج الدراسة ان المحاسبين القضائيين يحتاجون إلى العديد من المهارات الضرورية لاداء اعمالهم كالتعليم والتدريب في المحاسبة بالإضافة إلى مهارة الاتصال وادارة الاعمال . توصلت الدراسة إلى ان الخبرة اعظم مهارة ، وتكتسب هذه الخبرة من خلال ممارسة المهنة ، التي تتطلب من المحاسب القضائي مهارات في المحاسبة والمراجعة والضرائب وعمليات وادارة الاعمال ونظم الرقابة الداخلية والعلاقات الشخصية ومهارة الاتصال بالناس ، كما يجب على المحاسب القضائي ان تكون لديه معرفة بالقوانين المؤثرة على اداء عمله مثل قانون Sarbanes - Oxley وقانون Patriot، المعيار SAS99 .

دراسة: ياسر حمد، (2008م):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة وفعالية المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية على أثر الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية على قرارات مستخدمي هذه التقارير تكمن . مشكلة الدراسة في الدور الذي تلعبه التقارير المالية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق الإفصاح العام لمستخدمي هذه التقارير ، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح بالتقارير المالية يعني تقديم معلومات مفيدة وغير مضللة للمستخدمين وأن وجود معيار للعرض والإفصاح العام يحدد نوع وحجم وكمية المعلومات المحاسبية التي يجب عرضها بالتقارير المالية .

دراسة : زينب عباس حميدي، (2009م):

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودتها في التقارير المالية وأثرها في تقييم اضرار الحرب .تمثلت مشكلة الدراسة في هل تؤثر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في تقييم الأضرار بواسطة شركات المساهمة العامة، توصلت الدراسة إلى نتائج منها، ان بعض الشركات تعتمد على مبدأ الكلفة التاريخية في قياس قيمة الاضرار الناتجة عن الحرب ، اعتماد طريقة ضعف جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير ، المعدل الموزون في تسعير المواد المصروفة من المخازن المالية لشركات المساهمة العامة في مناطق النازعات.

دراسة: (Hao،2010):

هدفت الدراسة الى معرفة أسباب فشل أساليب المراجعة التقليدية في الحد من ممارسات الفساد المالي في الصين مع بداية التحول الإقتصادي، بالإضافة الى بحث مدى توافر المؤسسات الأكاديمية التي تهتم بوجود مقررات تتناول المحاسبة القضائية ، توصلت الدراسة الى أن الإستعانة بخدمات المحاسب القضائي يحد من حالات الفساد المالي، كما أكدت الدراسة عدم وجود أي معهد يمكنه توفير برامج للمحاسبة القضائية بشكل فعال.

دراسة : (Imam، 2012) :

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات خصائص نوعية موثوقة وملائمة لاتخاذ القرارات وتأثير ذلك على القيم السوقية، ودراسة الموثوقية والملائمة للمعلومات المحاسبية بصفة عامة وشهرة المحل والاصول غير الملموسة الاخرى بصفة خاصة بالتقارير المالية وتأثير جودة المعلومات على القيم السوقية، تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، هناك علاقة ايجابية محددة بين التقييم السليم للشهرة والاصول غير الملموسة وتوفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، أن المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير للتقارير المالية الدولية تكون في اغلب الاحيان جيدة.

دراسة: خالد محمد علي، (2013م):

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال إستهداف مجموعة من المنتمين إلى المحاسبة القضائية وهم المسؤولين بكل من الجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة والمراجعة وغيرهم من ممثلي مهنة المحاسبة والمراجعة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائماً إلى ما وراء الأرقام، وأن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمهارات المراجعة في ضوء المعرفة بالأمور القانونية المرتبطة بتنفيذ القانون والجدل والدعاوي القضائية.

دراسة: حسن و عبدالرحمن، (2015م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على تعريف وأهداف ومجالات المحاسبة القضائية ومساهمتها في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية واختيار، إذا كان هنالك اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعين الخارجين حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة المحاسبة

القضائية ومدى مساهمتها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كما استخدمت الدراسة استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، توصلت نتائج الدراسة إلى ان المحاسبة القضائية هي التي يتمتع فيها المحاسب بخبرة مهنية لتقديم أدلة موضوعية إلى الجهات المختصة بالقضية محل التحقيق أو النزاع لترشيد اتخاذ القرارات، تتضمن مجالات المحاسبة القضائية دعم وتوجيه الاستشارات القضائية، وتقديم الخبرة في الأمور المالية.

دراسة: ادم عثمان ،(2017م):

هدفت الدراسة للتعرف على المحاسبة القضائية ومعرفة أبعادها ومكوناتها والتعرف على مصداقية التقارير المالية والعوامل التي تؤثر عليها . توصلت نتائج الدراسة ان المحاسبة القضائية تساعد من خلال إجراءاتها وأساليبها في سرعة الفصل في المنازعات القضائية عن طريق التحري عن الغش والنقليل من القوائم المالية ورفع التقارير إلى القضاء.

دراسة : اسامة منوخ ،(2017م):

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الكشف و الحد من الفساد المالي وتحديد أدوات المحاسبة القضائية التي تساعد الشركات أو المؤسسات في إكتشاف قضايا الفساد المالي . توصلت نتائج الدراسة الى إلمام المحاسبة القضائية بمهارات المحاسبة والتدقيق والقانون وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والتنقيب عن البيانات ومهارات التحقيق .

دراسة: محمد نور موسي ، (2018م):

هدفت الدراسة الى إستخدام الأساليب الحديثة للمحاسبة القضائية وتعظيم الدور الذي يقوم به المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي . توصلت نتائج الدراسة لوضع إستراتيجية متكاملة لمعالجة كافة جوانب ونقاط الضعف والقصور وسد الثغرات التي يستغلها المفسدين ومنع جرائمهم ، توصلت الدراسة الى الإهتمام بمهنة المحاسبين القضائيين والعمل على تطويرها في البيئة السودانية والإستعانة بخدماتهم في المحاكم ومجالات التقاضي وحل النزاعات.

من العرض السابق للدراسات السابقة يتضح للباحثين أن الدراسات أعلاه تتفق مع الدراسة الحالية في تناولها للمحاسبة القضائية وتتمثل نقطة الإختلاف مع الدراسة الحالية في تناولها للمتغيرات التابعة ، مثلاً بعض منها ربط المحاسبة القضائية بالفساد المالي ، وبعضها بالمحاسبة الإبداعية والآخر بمصداقية التقارير المالية ، وأسناد الباحثون من الدراسات أعلاه في سد الفجوة التي خلفتها تلك الدراسات وفي مناقشة نتائج هذه الدراسات مع نتائج الدراسة الحالية .

مفهوم المحاسبة القضائية:

تتميز المحاسبة كاحد العلوم الاجتماعية بالديناميكية والتطور المستمر بما يلبي متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، تعددت مفاهيم وتعريف المحاسبة القضائية ولكنها اتفقت على مجموعة من النقاط وعرفت المحاسبة القضائية هي تطبيق للمبادئ المحاسبية والنظريات والضوابط والحقائق او الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني ، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية (الجيلي ، 2012م، ص 25) . كما تعرف المحاسبة القضائية بانها احدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة المالية المتقدمة والتدقيق مع مهارت

التحريات لحل المشكلات القانونية . وبعد تقرير المحاسب القضائي دليل اثبات في الدعاوى والمنازعات القضائية ، كما يقدم أيضاً تحليل محاسبي ملائم لهيئة القضاء يصلح كأساس للنقاش والجدل ثم حسم وحل المنازعات القانونية (ماهر ، 2002م، ص 12) .

يري الباحثون أن المحاسبة القضائية هي المحاسبة التي تقوم بتسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث المالية وكشف ما فيها من غش واحتيال امام المحاكم وهي التي تنظر إلى ما وراء الارقام والمحاسبة القضائية التي تعطي تحليل محاسبي يكون ملائماً لقاعدة المحكمة والذي يعتمد كأسس للنقاش والجدال والوصول إلى حل نهائي للنزاع ، وهي فرع من فروع علم المحاسبة في العصر الحديث يدمج فيه بين علم القانون وعلم المحاسبة والتدقيق وعلم الكمبيوتر والانترنت حيث يساعد في اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم ادلة كافية للجهات المحددة.

أسباب ظهور المحاسبة القضائية :

يرجع ظهور المحاسبة القضائية إلى الآتي:

1. ان المراجع الداخلي ولجان المراجعة يمكنها تسليط الضوء على بعض نواحي القصور ولكن من الصعب كشف عمليات الغش المالي التي تقوم بها الادارة العليا .

2. في كثير من الأحيان تشوب عمليات تعيين مراجعي الحسابات من قبل الشركة تواطؤ او فساد .

3. يتوقف تقدير مراجع الحسابات على ما يعرض عليه من معاملات مالية من قبل الادارة ومن ثم فهناك احتمال وجود حالات غش او احتيال كان يتطلب الوصول إليها لاجراء مزيد من البحث والتحري .

أهمية المحاسبة القضائية :

تكمن أهمية المحاسبة القضائية في انها مجال واسع الاستخدام في مجال الاعمال في الدول المتقدمة، حيث تم استخدام المحاسبين القضائيين في عدة مهام وتمثل في الآتي (قمبر، 2014م، ص220) :

1/ تقييم الاعمال : حيث يقوم المحاسب القضائي بتقييم القيمة الحالية للاعمال وذلك لاغراض قانونية او لصالح مجموعة مختلفة من الاطراف ، وتقييم الاعمال سواء اكانت لاغراض قانونية او لأغراض اخرى. وهذه المعلومات لها ابعاد مالية وتعاقدية وقانونية وتشغيلية وتاريخية للاعمال محل التقييم ، وتستخدم لتطوير تقييمات وفق تقنيات مقبولة عموماً .

2/ الحكم في ممارسة الاهمال المهني : يساعد المحاسب القضائي في تحديد ما إذا كان هنالك مخالفة للأخلاقيات المهنية وغيرها من المعايير المهنية مثل الفشل في تطبيق معايير المراجعة المقبولة عموماً من قبل المحاسب القانوني عند ادائه لعملية المراجعة كما ان المحاسب الجنائي يساعد في قياس الخسائر الناجمة عن ذلك .

3/ الفصل في النزاعات : يتم تعيين المحاسب القضائي احياناً للمساعدة في توفير حل وسط يسمح للأفراد او الاعمال بحل النزاع بشكل فوري وبحد ادنى من الخلافات .

4/ دعم مقاضاة الغش والمخالفات المالية: حيث يقوم المحاسب القضائي باداء التحقيقات لصالح هيئات تطبيق القانون ويتم اعداد تقرير لمساعدة مكتب الاداء العام في هذه القضايا ويستخدم المحاسبون تعليمهم ومهارتهم وقدراتهم وخبراتهم والتدريب الذي تلقوه والمعلومات التي يمتلكونها لدعم القضايا القانونية وهذه الانشطة تتم من خلال مهنيي المحاسبة القضائية.

أهداف المحاسبة القضائية:

من اهداف المحاسبة القضائية: (الجبوري والخالدي، 2013م، ص461)

1. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الاطراف ذات العلاقة .
2. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها .
3. تحديد مقدار الخسائر او الاضرار الاقتصادية المنكبدة أو المحملة وجمع الادلة المالية التي ستكون بمثابة ادلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها .
4. اجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالبة به امام المحكمة ضد الشركة فضلاً عن المسؤول امام المحكمة إذا تطلب الامر ذلك .

أساليب المحاسبة القضائية :

تتعدد الاساليب التي يستعين بها المحاسب القضائي في اكتشاف الغش والاحتيال والاختلاس والاختفاء والتصرفات غير القانونية هذا بالإضافة إلى الاجراءات التي يتبعها المحاسب القضائي لاستخدام الاساليب ، عليه فان تلك الاساليب تتمثل في الآتي:

1/ المراجعة التفاعلية :

تهدف إلى اجراء التحديات اللازمة عن المناطق او الانشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود او عدم وجود غش بها ، وتحديد الاشخاص المسؤولين عن ذلك ، وتجميع الادلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

2/ المراجعة البعدية :

تهدف تلك المراجعة إلى الفحص من عدة مظاهر مختلفة وهي تتضمن ما يلي(محمود ، داؤود ، 2014م ، ص 125):

أ/ المراجعة التشريعية :

تقوم تلك المراجعة على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية ، والتأكد من حماية الاصول والموارد المختلفة .

ب/ الالتزام المنظم :

يستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والاحكام والتشريعات عند صرف واثبات المدفوعات الحكومية .

ج/ الاراء التشخيصية :

تستخدم لاجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش والتركيز على فحص المناطق المستهدفة .

د/ التحري عن الادعاءات :

حيث يتم اجراء التحديات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة .

هـ/ المقابلة الشخصية مع المسؤولين :

حيث يمكن للمحاسب القضائي ان يحدد ما إذا كان الفرد صادقاً ام كاذباً ام مخادعاً

إجراءات المحاسبة القضائية (الكبسي، 2016م، ص5-6):

تتمثل اجراءات المحاسبة القضائية في الآتي :

1. الانتقاء بالعميل : لأن تحديد المشكلة مرحلة اساسية لا يمكن ان يسبقها شيء. فان فض اي نزاع يقوم في البداية على هذه المرحلة لمعرفة ما هي المشكلة وتحديد ابعادها واثرها ، وكذلك الدوافع التي ادت إلى حدوث المشكلة سواء ان كانت دوافع شخصية اجرامية ام اخطاء غير مقصودة ادت إلى ظهورها .
 2. تدقيق الصراع : لتحديد الاطراف المعنية واللاعبين الاساسيين فيها .
 3. التحقيق الاولي : قبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح وضع خطة عمل اكثر اكتمالاً .
 4. وضع خطة عمل بالاهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة .
 5. جمع الادلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للاحاطة بالقضية محل التحكيم وقبل الادلاء بالرأي تحليل الاضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج .
- إعداد التقرير النهائي مبيناً في نطاق التحقيق ، والمنهج المستخدم ، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وازاء المحاسب القضائي اضافة إلى الجداول والرسومات وادلة الاثبات التي جمعها ، دون اغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالطعن بسلامة التقرير.

جودة المعلومات المحاسبية (الغانم،2014م،ص3-4):

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة التي أخذت اهتماماً كبيراً لدى المستثمرين والباحثين وصانعي المعايير المحاسبية وخاصة في السنوات الأخيرة ولعل الفضائح الأخيرة لعدد من الشركات الكبيرة . والانهيارات المالية لعدد من الأسواق المالية كانت من أهم الأسباب التي حفزت الكثير من مستخدمي التقارير المالية للاستفسار عن مدى صدق وعدالة هذه التقارير المالية والمفصح عنها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية ، وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها على الرغم من تعدد الدراسات الخاصة بهذا الجانب ، وذلك نظراً لتعدد مقاييس الجودة وبالتالي صعوبة تحديد مفهوم دقيق لها ، وعلى الرغم من اختلاف الدراسات السابقة في تحديد مصطلح موحد لجودة المعلومات المحاسبية إلا أنها أجمعت على ان جودتها تعني توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة وفي ظل نظام حوكمة شركات كفاء وفعال ، وكذلك في ظل نظام سوق مالي كفاء يهدف الى توفير مناخ ملائم للاستثمار في السوق وبالتالي نصل الى بيانات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء المادية بسبب الغش والتحرير والتضليل .

خصائص جودة المعلومات المحاسبية (نعيم،2013م،ص18) :

عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي(الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي.إن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل الأكثر نفعاً وفائدة عن تلك المعلومات الأقل نفعاً لغرض إتخاذ القرارات .

1- الملائمة:

إن معيار المنفعة أو الفائدة للمعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية بإعتباره القاعدة العامة معيار حاكم المنفعة للقرار وأن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية أو الثقة والاعتماد على المعلومات المحاسبية أي من هاتين الخاصيتين الأساسيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين

المعنيين ، الملائمة في الفكر المحاسبي حسب تعريف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي تعني قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير إتجاه القرار بما يساعد مستخدم تلك المعلومات بتكوين تنبؤات حول الأحداث الحاضرة والماضية (دونالدو ، 1998م ، ص 44) عرفت بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذي القرار أو زيادة المعرفة لدى متخذي القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه (احلام ، 2013م ، ص 44) .

2- التوقيت الملائم: يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزامن توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية إتخاذ القرارات ، فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها فلن يكون لها تأثير على القرار إذ أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائماً بفترة زمنية معينة يختلف التوقيت الملائم مع اختلاق طبيعة القرار فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة (عثمان ، 1991م ، ص 1219) .

3- الموثوقية:

عرفت في الفكر المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB في البيان رقم (2) بأنها خاصية نوعية من المعلومات المحاسبية تحقق بموجبها خلو المعلومة من الأخطاء والتحيز وتعتبر المعلومة مهمة ومفيدة إذا أمكن الإعتماد عليها كمقياس للظروف والأحداث التي تعكسها ، خاصة إذا ماتوفرت فيها قدر من الموضوعية وعدم التحيز والخلو من الأخطاء والأمانة في عرضها (عصام الدين، 2005م ، ص 13) .

4- التماثل والقابلية للمقارنة:

تهتم خاصية القابلية للمقارنة بقدرة المستخدمين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة في فترات مختلفة ، وبالتالي إمكانية مقارنتها بالقوائم المالية لمنشأة أخرى مماثلة خلال الفترات نفسها، إن المعلومات المحاسبية التي تتعلق بأي وحدة محاسبية تكون اكثر فائدة إذا كان بالإمكان مقارنتها مع معلومات متشابهة لنفس المنشأة في فترات زمنية مختلفة من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الاداء ، وكذلك من أجل التقييم النسبي لمركزها المالي ، وتعتبر المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة للمنشآت المختلفة إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه (نعيم، 2003م، ص 18) .

العلاقة بين المحاسبة القضائية وجودة المعلومات المحاسبية :

بناءً على الإنهيارات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات العملاقة فرضت حالات التلاعب في القوائم المالية الحاجة الى تحقيق عميق ومتشدد بخصوص حالات الخلافات المالية في مجال تقدير التقارير المالية ، نتيجة لذلك قامت المؤسسات الرقابية والقضاء والمنظمات المهنية ذات العلاقة بوضع خطط وأهداف للحد من هذه الظاهرة .

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف السودانية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعددها (25) مصرف (www.kse.com.sd) ، أما عينة عشوائية الدراسة فقد تم إختيارها بطريقة عشوائية وتمثل في 9 مصارف ، حيث تم توزيع عدد 250 إستمارة علي الموظفين في المصارف عينة الدراسة .

إستخدام مقياس ليكرت:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يعني الموافقة (وافق بشدة ،وافق ، محايد، اوافق ، ولا أوافق بشدة) كما وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص في الجامعات السودانية للإسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الإستبانة وقد تم الاستعانة بعدد من الأساليب الإحصائية (التحليل العاملي ، تحليل الاعتمادية ، الاتساق الداخلي ، التباين ومعامل التحديد ومعامل الإختلاف ومعامل الإرتباط).

أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على عدد من المقاييس هي الصدق الداخلي النهائي لأداة الدراسة من خلال إستخدام (Corrected Item – Total Correlation) والذي يقيس مدى الإتساق الداخلي بين درجة كل فقرة في البعد ، والدرجة الكلية لجميع الفقرات الذي يتضمنها ذلك البعد ويعد السؤال الذي يكون له (0.40) فأكثر صالحاً أما إذا كان أقل من ذلك فإن هذه الفقرة تقيس شيئاً مختلفاً عن المقياس ككل وتم تقسيم الإستبيان الى جزئين : الجزء الأول البيانات الشخصية ، الجزء الثاني بيانات الدراسة الميدانية، وفيما يلي البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

الخاصية	الفئة	العدد	النسبة	
العمر	اقل 30 عام	72	%29.8	
	من 30 الى 35	51	%21.1	
	من 35 الى 40	57	%23.6	
	40سنة فأكثر	62	%25.6	
المجموع		242	%100	
	المؤهل العلمي	دكتوراة	153	%63.2
		ماجستير	88	%36.4
		أخرى	1	%0.4
المجموع		242	%100	
	التخصص العلمي	ادارة اعمال	87	%36.0
		اقتصاد	81	%33.5
		دراسات مصرفية	54	%22.3
	اخرى	20	%8.3	
المجموع		242	%100	
	المسمى الوظيفي	محاسب	66	%27.3
		مدير فرع	55	%22.7
		نائب مدير	114	%47.1
	موظف بأقسام المصرف	7	%2.9	
المجموع		242	%100	
	سنوات الخبرة	5 سنة فأقل	65	%26.9
		من 6الى 10 سنوات	58	%24.0
		من 11 الى 15	112	%46.3
	من 15 الى 20	6	%2.5	

20 سنة فاكثر	242	%4.4
المجموع		%100

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

التحليل العاملي :

جدول رقم (1) : التحليل العاملي (حجم العينة: 242)

الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	اساليب المحاسبة القضائية	اجراءات المحاسبة القضائية	العبارة
				0.623	الالتقاء بالعمل لتحديد ما هي المشكلة وأبعادها والدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة (في حالة حدوث مشكلة بين العميل والمصرف)
				0.576	جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات باستخدام التقنيات المناسبة.
				0.527	تحليل الاضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.
				0.531	تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية
				0.531	التحقيق الأولي قبل وضع الخطة المفصلة لإتاحة المجال للخطة التفصيلية
				0.584	تحسين أداء مراجعي الحسابات عن طريق التأهيل العلمي والعملية
				0.564	وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة
				0.584	إعداد التقرير النهائي عن أي مشكلة مبيناً فيه نطاق العمل والمنهج المتقدم وأي قيود موجودة أضافها المحاسب القضائي
				0.577	تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض
				0.622	إجراء التحريات اللازمة للتأكد من وجود او عدم وجود غش.
				0.457	المراجعة التفاعلية لإجراء التحريات اللازمة
				0.641	المراجعة التفاعلية لتجميع الأدلة اللازمة لتأييد الدعاوى القضائية

0.484	المراجعة البعدية لفحص وتقييم الرقابة الداخلية
0.603	المراجعة التشريعية للتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة
0.425	التدقيق البعدي لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش
0.522	مراجعة الالتزام المنظم للتأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات
0.616	مراجعة الأداة التشخيصية لإجراء الفحوص لتحديد مخاطر الغش
0.666	قابلية التحقق من سلامة وموضوعية المعلومات
0.501	الحيادية في القياس والإفصاح
0.660	الصدق في التعبير وتمثيل الأحداث المالية
0.545	الخلو من الأخطاء
0.686	شمولية المعلومات المحاسبية
0.568	القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية
0.594	القدرة على التقييم الارتدادي للمعلومات المحاسبية
0.539	تحقق رغبة مستخدمي المعلومات وتساعد في إتخاذ القرارات.
0.508	قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة
0.629	قابلية المعلومات المحاسبية للفهم
0.609	قابلية التحقق من سلامة وموضوعية المعلومات
0.600	الحيادية في القياس والإفصاح
0.574	الصدق في التعبير وتمثيل الأحداث المالية
0.583	الخلو من الأخطاء
0.614	شمولية المعلومات المحاسبية

0.485	مرونة المعلومات المحاسبية
0.559	عدم تحيز المعلومات المحاسبية
0.534	8 / الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية
	8 / الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من خلال نتائج ان قيم الاشتراطات لكافة القيم اكثر من الشرط الذي حدده الجدول رقم (1) 0.4 مما يؤكد عدم حذف اي فقرة ، وبما يشير أن درجة الاتساق الداخلي لها مقبولة ويمكن الاعتماد عليها في اجراء التحليل الإحصائي :

إختبار الصدق والثبات:

للتأكد من أداة الدراسة ومدى صدقها فقد تم عرضها على عدد من المحكمين من الجامعات الأخرى للتأكد من صلاحيتها ووضوح عباراته اما ثبات الدراسة فقد تم التحقق منه من خلال ايجاد معامل الفاكرونباخ وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (2) : معامل الإعتمادية (ألفا كرونباخ) والاتساق الداخلي والثبات

Composite Reliability	Cronbach's Alpha	
0.810	0.736	اجراءات المحاسبة القضائية
0.774	0.667	اساليب المحاسبة القضائية
0.751	0.583	القابلية للمقارنة
0.748	0.596	الملائمة
0.766	0.643	الموثوقية
0.796	0.708	اليات المحاسبة القضائية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

الجدول يشير الى ان جميع قيم (CR) اكبر من الشرط الذي حدده (Hair et al2017) بان تزيد عن 0.70

3. احتساب متوسط التباين المستخرج: (AVE)

بحيث لا تقل قيمتها عن 0.5

جدول رقم (3) : متوسط التباين

Average Variance Extracted (AVE)		
0.322		اجراءات المحاسبة القضائية
0.305		اساليب المحاسبة القضائية
0.379		القابلية للمقارنة
0.332		الملائمة
0.320		الموثوقية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من خلال بيانات الجدول تشير قيم (AVE) على انها اقل من 0.5 مما يدل على ضعف التفسير بين المتغيرات
4.معامل تضخم التباين (VIF) Variance inflation factor:
عامل تضخم التباين يحدد شدة العلاقة الخطية المتداخلة بين المؤشرات في نموذج القياس التكويني. بحيث يحدد
اذا كانت هنالك تداخل بين المتغيرات ، وعليه يجب ان لا تزيد قيمة عن 0.4
جدول رقم (4) : معامل تضخم التباين

الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	
2.638	2.638	2.638	اجراءات المحاسبة القضائية
2.355	2.355	2.355	اساليب المحاسبة القضائية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

تشير قيم VIF لكافة المتغيرات بانها اقل من 0.4 مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي
5.معامل التحديد (R2 Value) Coefficient of Determination :
يعتبر من اهم المقياس استخداماً لتقييم النموذج الهيكلي ، حيث تتراوح قيمته من 0 الي 1 حيث تشير المستويات
العالية الى دقة التقدير . ويرى الباحثين أن قيم R2 اكثر من 0.75 تعتبر مقبولة
جدول رقم (5): معامل التحديد

R Square Adjusted	R Square	
0.615	0.620	القابلية للمقارنة
0.701	0.704	الملائمة
0.699	0.703	الموثوقية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من الجدول رقم (5) يتضح ان معامل التحديد اقل من 0.75 أي ان هذه العوامل تفسر التغير على المتغيرات
المستغلة بنسب بسيطة.
6.الارتباطات بين متغيرات الدراسة :

جدول رقم (6) : الارتباطات بين متغيرات الدراسة
Person's Correlation Coefficient for All Variable

اليات المحاسبة القضائية	الموثوقية	الملائمة	القابلية للمقارنة	أساليب المحاسبة القضائية	إجراءات المحاسبة لقضائية	
					1.000	اجراءات المحاسبة القضائية
					0.686	اساليب المحاسبة القضائية
			1.000	0.698	0.744	القابلية للمقارنة
		1.000	0.651	0.749	0.774	الملائمة
1.000	0.720	0.622	0.697	0.697	0.778	الموثوقية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من الجدول رقم (6) يتضح ان قيم الارتباط للمتغيرات من (0.622 و 0.767) وهذا يدل على ان قيم الارتباط تتدرج عند الارتباط المتوسط. حيث لا توجد قيم للارتباط تتجاوز 0.8. مما يدل أيضا على عدم وجود ارتباط خطي متعدد.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية : دور اساليب واجراءات المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الملائمة).

جدول رقم (7) : قيم معنوية العلاقات

المسار من المحاسبة القضائية الي الملائمة (Estimate)

P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	
0.000	7.525	0.052	0.394	0.391	إجراءات المحاسبة القضائية < الملائمة
0.000	5.617	0.059	0.335	0.332	أساليب المحاسبة القضائية < الملائمة

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من الجدول رقم (7) يتضح ان (إجراءات وأساليب المحاسبة القضائية) تؤثر في الملائمة لان قيمة المعنوية كانت اقل من 0.0 .

الفرضية الرئيسية :

دور اساليب واجراءات المحاسبة القضائية تؤثر في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية) .

جدول رقم (8) : المسار من المحاسبة القضائية الي الموثوقية (Estimate)

P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	
0.000	6.592	0.055	0.363	0.362	إجراءات المحاسبة القضائية < الموثوقية
0.000	3.926	0.047	0.190	0.185	أساليب المحاسبة القضائية < الموثوقية

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من الجدول رقم (8) يتضح ان (إجراءات وأساليب المحاسبة القضائية) تؤثر على الموثوقية لان قيمة المعنوية كانت اقل من 0.05 .

الفرضية الرئيسية:

دور اساليب واجراءات المحاسبة القضائية تؤثر في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة) .

جدول رقم (9) : المسار من المحاسبة القضائية الي القابلية للمقارنة (Estimate)

P Values	T Statistics (O/STDEV)	Standard Deviation (STDEV)	Sample Mean (M)	Original Sample (O)	
0.000	6.373	0.078	0.498	0.500	اجراءات المحاسبة القضائية < القابلية للمقارنة

0.000	5.951	0.062	0.374	0.371	اساليب المحاسبة القضائية < القابلية للمقارنة
-------	-------	-------	-------	-------	--

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

من الجدول رقم (9) يتضح ان (إجراءات وأساليب المحاسبة القضائية) تؤثر علي الملائمة لان قيمة المعنوية كانت اقل من 0.05 .

جدول رقم (10) : ملخص الفرضيات

مستوي الدعم	الفروض
دعم كامل	الفرضية الرئيسية الاولى : دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الملاءمة)
تؤثر	1.هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والملاءمة.
تؤثر	2.هناك علاقة بين اساليب المحاسبة القضائية والملاءمة .
دعم كامل	الفرضية الرئيسية الثانية : دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية)
تؤثر	1.هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والموثوقية .
تؤثر	2.هناك علاقة بين اساليب المحاسبة القضائية والموثوقية .
دعم كامل	الفرضية الرئيسية الثالثة : دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القابلية للمقارنة)
تؤثر	1.هناك علاقة بين إجراءات المحاسبة القضائية والقابلية للمقارنة.
تؤثر	2.هناك علاقة بين اساليب المحاسبة القضائية والقابلية للمقارنة.

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة ، 2018م

النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحثون للنتائج الآتية :

1. يوجد أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
2. يوجد أثر معنوي لأساليب المحاسبة القضائية في ملاءمة المعلومات المحاسبية.
3. يوجد أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
4. يوجد أثر معنوي لأساليب المحاسبة القضائية في موثوقية المعلومات المحاسبية.
5. يوجد أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة.
6. يوجد أثر معنوي لأساليب المحاسبة القضائية في قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

مناقشة النتائج مع الدراسات السابقة:

يوجد أثر معنوي بين إجراءات المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية :

اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية في الملاءمة وقد اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات طبقا لاختلاف البيئة التي طبقت فيها ومجتمع الدراسة فنجدها اختلفت مع دراسة (عثمان ،

2017م) التي بينت وجود أثر لإجراءات المحاسبة القضائية في مصداقية التقارير المالية والذي يمكن ان تكون الملاءمة جزءاً من تلك المصداقية. وقد إتفقت هذه الدراسة مع دراسة (موسى ، 2018م) في وجود أثر معنوي لإجراءات المحاسبة القضائية والحد من ممارسات الفساد المالي، وقد يعزى ذلك الى أهمية أساليب المحاسبة القضائية والإهتمام الزايد من قبل المنظمات بمجال المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة. كما للمحاسبة القضائية دور كبير في حماية حقوق المستفيدين من المعلومات المحاسبية من خلال مايمكن أن يطبقه المحاسبين القضائيين من إجراءات ، ومايمتلكونه من خبرات كافية ومهارات متعددة تجمع ما بين علوم المحاسبة والمراجعة والقانون وتقانة المعلومات.

يوجد أثر معنوي لأساليب المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية :

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لأساليب المحاسبة القضائية في جودة المعلومات المحاسبية وقد يعزى ذلك الى أهمية اساليب المحاسبة القضائية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. للمحاسبة القضائية دور مهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تقوم به من إجراءات واساليب وتعمل على جمع وتحليل وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية بشكل واضح وتوصل المعلومات للجهات ذات الصلة. وبذلك أظهرت وجود أثر معنوي لإجراءات واساليب المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، وهي تتفق مع دراسة عادل 2018 التي أظهرت وجود ارتباط طردي قوي بين مجالات المحاسبة القضائية والفساد المالي .

كما اختلفت مع دراسة (الكبسي، 2016م) التي أظهرت عدم وجود جهات أكاديمية ومنظمات مهنية أو مؤسسات حكومية أو خاصة تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية أو القيام بالتأهيل والتدريب اللازم للمحاسب القضائي الذي هو يختلف كثيراً عن المراجع الخارجي . عدم إستعانة الشركات السودانية بمحاسبين قضائيين عند القيام بعملية مراجعة حساباتها وهذه النتيجة قد ايدت ماتوصلت اليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات السابقة منها دراسة (الجيلي، 2012م) (والتي توصلت إلى عدم قدرة الجهات المهنية في تأهيل المحاسب القضائي بما ييسج مع متطلبات المحاسبة القضائية .

التوصيات:

من نتائج الدراسة يوصي الباحثون بالآتي :

1. ضرورة إستخدام تكنولوجيا المعلومات لمواكبة حالات الغش والإختلاسات في بيانات الأعمال الجديدة.
2. ضرورة أن تعمل المحاسبة القضائية على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف.
3. على الجهات الاكاديمية وخصوصاً في مجال المحاسبة ان تهتم بتدريس مادة المحاسبة القضائية وعلى الاخص في مراحل الدراسات العليا والشهادات المهنية وفتح برامج في تخصصات المحاسبة القضائية .

المراجع:

1. أحمد ،خالد ، محمد علي ، (2013م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة .
2. أدم، عثمان ، (2017م) ، "دور المحاسبة القضائية وأثرها على مصداقية التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، (غير منشورة).
3. الجيلي، مقدار أحمد، (2012م) ، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد بغداد: جامعة الموصل، المجلد 34، العدد 107 .

4. الجبوري، نصيف جاسم والخالدي،صلاح ، هادي محمد ،(2013)، دور المحاسبة القضائية في عمليات المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد المجلد 19، العدد 70 .
5. الغانم، صابر حسن،(2014م)، اطار مقترح لقياس اثر استخدام اللغة على جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة البحوث المالية والتجارية العدد 3، المجلد 5 .
6. الكبسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان، (2016م) ، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من جهتي نظر القضاء والمحاسب القضائية في الأردن، المجلة الأردنية كلية إدارة لأعمال، جامعة عمان المجلد 12، العدد 1 .
7. امين، ساكار طاهر عمر،(2017م) دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصادقية بالقوائم المالية، مجلة التقني، المجلد30،العدد4.
8. بشير، محمد نور موسى ، (2018م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الفساد المالي، رسالة دكتوراة في المحاسبة ، الخرطوم : جامعة السودان لعلوم والتكنولوجيا ، (غير منشورة).
9. بكر، محمود ابراهيم وداوود ، اخلاص علي ، (2014م)، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ،جامعة بغداد ،المجلد 9، العدد 29 .
10. حامد، محبوب عبدالله،(2016م) ، المحاسبة القضائية ودورها في تضيق فجوة التوقعات ، الخرطوم، جامعة أمدرمان الإسلامية، مجلة معهد البحوث ودراسات العالم الإسلامي، العدد14.
11. حسن،عادل محمد و عبد الرحمن ، عبد الرحمن عبد الله ، (2015م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، بحث ميداني: من وجهة نظر مكاتب المراجعة ، المجلة العلمية الأكاديمية الجامعة العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 6، العدد 8 .
12. حمد، ياسر ، (2008م)، دور التقارير المالية في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق الإفصاح العام، رسالة ماجستير في المحاسبة الخرطوم: جامعة النيلين، (غير منشورة).
13. حميدتي ، زينب عباس ،(2009م)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية واثرها في تقييم اضرار الحرب - دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات ، مجلة الادارة والاقتصاد معهد الادارة ، العدد الخامس والسبعون.
14. درغام ،ماهر، موسى ، (2002م)،"المحاسبة الجنائية ، مجلة المحاسب الفلسطيني جامعة غزة : جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، العدد 19.
15. دهش،نعيم، حسن،(2003م)، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، القاهرة : دار النهضة العربية للنشر .
16. سامح، محمد لطفي سعودي،(2015م) ، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال، مجلة الفكر المحاسبي جامعة القاهرة، المجلد19، العدد 3.

17. عباس، أحلام ، (2013م)، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية، دراسة لعينة من المستثمرين الماليين ومدققي الحسابات، رسالة ماجستير في المحاسبة ، الجزائر جامعة قسدي مبراح ، (غير منشورة).
18. عثمان، محمد يسين فارح، (1991م)، اتجاهات معاصرة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة: العدد الأول.
19. قمبر، جميلة سعيد ، (2015م)، دراسة حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية إلى مهارات المحاسبية الجنائية- دراسة تطبيقية على مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة، ليبيا: مجلة أمارابات، المجلد 6، العدد 18.
20. متولي، عصام الدين محمد ، (2005م)، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء بإحتياجات سوق المال في مصر والسودان ، الخرطوم : شركة مطابع العملة .
21. منوخ، أسامة ، (2017م) ، دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي رسالة ماجستير في المحاسبة الخرطوم: جامعة النيلين ، (غير منشورة).
22. هلالى ، فوزية ، (2016م)، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الدكتوراة سعيدة مولاي الطاهر .
23. Dish, M. S,(2003), Definition of Forensic Accounting,, www.foresicaccounting.com
24. Hao.2010 "Analysisi of the Necessity to Develop the forensic Accounting in china international journal of business and management Vol.5.No 5.
25. Imam ,Zara and Others,(2012) ,Qualitative Characteristic of Accounting Information in Reported Values of Goodwill and Intangible Assets – Case Study of Stock Exchange of Iran (Khomeini, Iran: Islamic Azad University -East Journal of Scientific Research 11 (1)
26. Nunn, Les; McGuire, Brian L;2006. Whitcomb, Carrie (February). Forensic Accountants: Financial Investigators. Journal of Business & Economics Research, Vol.4, No. 2.
27. The AICPA Forensic and ,litigation Services Committee due loped the Definition secalso Crumply Diary , Lester E hither and G. Stevenson's Smith, Forensic and Investigative Accounting Chicago: CCh Incurporated 2005, from Education and Training In fraud and forensic Accounting : Guide for Education Institution Stake hold Organization Faculty and Student- University, March 2007.